



أثر الحرب الروسية الاوكرانية على ميزان الطاقة العالمي

عمار حامد هادي حسين

Ammar hamid hadi

وزارة تعليم العالي والبحث العلمي .جهاز الإشراف والتقويم العلمي

Ammarwhale84@gmail.com



**The impact of the Russian-Ukrainian war on the global
energy balance**

Ammar hamid hadi

**Ministry of Higher Education and
Scientific Research. Scientific
Supervision and Evaluation Authority**



المستخلص

تعتبر أزمة الطاقة من الازمات ذات البعد الاقتصادي والسياسي التي فرضت نفسها على الساحة العالمية، كونها تُعد عاملاً حاسماً في رسم السياسات الخارجية للدول سواء أكانت مصدرة أم مستوردة فهي عصب الاقتصاد العالمي، ولذلك تسعى الدول إلى اتخاذ الإجراءات كافة التي من شأنها المحافظة على مصادر الطاقة ويضمن استمرار الاستثمار فيها ومن أجل ضمان مصالحها بأبعادها كافة، كما هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الطاقة الروسي، على ضوء الأزمة الأوكرانية وذلك من خلال التطرق إلى تصورات كلا الدول المصدرة والمستوردة لمفهوم أمنها في مجال الطاقة، وكذلك التطرق إلى الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الروسي _ الأوروبي، إذ شكلت الأزمة الأوكرانية صيحة إنذار مهمة لدول أوروبا، حيث تعتمد هذه الدول في تأمين ما يلزمها من الطاقة بشكل كبير على المصادر الروسية، والتي صبحت مزوداً مشكوكاً في موثوقيته، كما إنها شكلت بعداً استراتيجياً لمعضلة الطاقة في العلاقات ما بين روسيا ودول أوروبا.

مفاتيح الكلمات: روسيا، أوكرانيا، ميزان الطاقة

Abstract

The energy issue is considered one of the most important political issues on the global scene, as it is considered a decisive factor in drawing up the foreign policies of countries, whether they are exporters or importers. It is the backbone of the global economy, and therefore countries seek to take all measures that will preserve energy sources and ensure continued investment in them and In order to guarantee its interests in all its dimensions, the study also aimed to analyze the Russian-European energy reality in light of the Ukrainian crisis, by addressing the perceptions of both exporting and importing countries regarding the concept of their energy security and the state of mutual energy dependence between Russia and the European Union, as well as addressing the Ukrainian crisis and its repercussions on security. Russian-European energy, as the Ukrainian crisis constituted an important wake-up call for the European Union countries regarding its energy dependence on Russia as a supplier of questionable reliability, and it also formed a strategic dimension to the energy dilemma in Russian-European relations.

Keywords: Russia/ Ukraine/ energy balance

المقدمة:

لا شك أنّ الأزمة الروسية الأوكرانية أحد أبرز المواضيع المطروحة على الساحة منذ فترة زمنية ليست بالقليلة، وذلك لما يترتب عليها من تغير في موازين القوى سواء على المستوى العالمي أو حتى على المستوى الإقليمي، وما تسببت فيه من تداعيات على كثير من القطاعات كالطاقة وسلاسل إمداد الغذاء، وبشكل خاص على الدول المجاورة لروسيا أي الدول الأوروبية، ويعدّ قطاع الطاقة أكثر القطاعات تضرراً بالأزمة بين روسيا وأوكرانيا، وتعرض هذا القطاع إلى عدد كبير من التغيرات والتقلبات على مستوى العالم، وذلك لأنّ الطاقة تؤثر بشكل كبير في مجرى العلاقات بين دول أوروبا وروسيا، من خلال الاعتماد الكبير للاتحاد الأوروبي في متطلباتها الطاقوية على المصادر الطاقوية من روسيا، كما تصل عند بعض دول أوروبا الشرقية والوسطى إلى حدّ كبيرٍ من اعتمادها على الغاز الروسي.

مشكلة الدراسة : تتبنى الدراسة تساؤلاً هاماً وأساسياً، وهو ما تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على السياسات الطاقوية على مستوى العالم؟

ويتمّ ذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات فرعية أهمها:

1. ما أبعاد الأزمة الروسية الأوكرانية؟

2. ما مدى تأثير قطاع الطاقة في العالم بالأزمة الروسية الأوكرانية؟

3. كيف اختلفت سياسات الطاقة في العالم بعد اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية؟

فرضية الدراسة: تبني الدراسة على فرضية أنّ استمرار الحرب الروسية الأوكرانية يمثل تهديداً لسياسات الطاقة في العالم.

هدف الدراسة : تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح معالم وأبعاد الأزمة الروسية الأوكرانية.

2. معرفة مدى انعكاسات تلك الأزمة على قطاع الطاقة في العالم.

3. عرض السياسات المتبعة من الحكومات لمواجهة تلك الأزمة.

مصطلحات الدراسة: الأزمة: عرفها "فولتر ريموندا" بأنها عبارة عن اختلالات في العلاقة بين الدول، ويرجع ذلك لوجود نزاعات بين هذه الدول، وعدم قدرتها على إيجاد حلول لهذه النزاعات، كما يرى أن الأزمة قد تتمثل في الأنشطة الرامية إلى تهديد وجود الدولة أو مصالحها الحيوية. وعرفها الكاتب السياسي "الاستير بوتشان" أنها تحد متعمد يقابله رد فعل مدروس، وفي هذه العملية يسعى كل من طرفي النزاع إلى توجيه الأحداث لصالحه. بينما يحصر "هنري كسينجر" مفهوم الأزمة في مجرد كونها عبارة عن مشكلة وصلت إلى مرحلة كبيرة من سوء التفاهم، أي قبل حدوث الأزمات بين هذه الدول، والتي تتطلب إيجاد حل قبل تفاقم هذه الأزمات.

ويرى الدكتور عباس رشدي العماري أن الأزمة عبارة عن فعل، أو ردود أفعال يؤدي إلى انقطاع أو تجمد نوع من النشاطات، أو تزعزع الأوضاع، والذي يهدف إلى إيجاد تغييرات في هذه الأنشطة، ومما سبق يمكن تلخيص أهم مؤشرات الأزمة في الآتي:

- المفاجأة: حيث تفاجئ الدول وصانعي القرار بحدوثها.
- التهديد: حيث تهدد الأهداف العليا والأمن القومي للبلاد.
- ضيق الوقت: حيث تتوالى وتتلاحق أحداثها، ما لا يسمح لصانع القرار باستعراض كافة البدائل المتاحة.

السياسات العامة للدولة

عرفها "منري توني" بأنها تلك الطرق التي يتم اعتمادها من خلال الحكومة من أجل خلق تغييرات معينة في المسائل الاجتماعية للدول. ويرى "توماس داي" أنها عبارة عن علاقة بين الوحدات الحكومية والبيئات، وتعتبر أي عمل تقوم به الحكومات، وأنها اختيار الحكومات لما تفعله، وما لا تفعله ضمن مجال معين.

بينما يرى "جيمس اندرسون" أنها الأهداف التي تضعها الدول، وتحاول القيام بتنفيذها في مختلف القطاعات التي تتدخل في الدول.

واعتبرها "دي كوسيو لاس" أنها تلك المخططات والقرارات التي يتم وضعها من قبل المؤسسات الحكومية لإيجاد حلولٍ لمختلف قضايا المجتمع العامة.

وعرفها "ديفيد استون" بأنها نشرُ المبادئ والقيم وتوزيعها في المجتمعات بطريقة تسلطية، وذلك من خلال مجموعةٍ من النشاطات والقرارات الإلزامية يتم استخدامها لتوزيع تلك المبادئ ضمن إطارٍ تفاعلي متبادلٍ وعكسي ما بين المدخلات والمخرجات.

ومما سبق يمكن تلخيص أهم مؤشرات السياسات العامة للدولة في الآتي:

- حكومية: بمعنى أنها تصدر من حكومات الدول.
- هادفة: فهي تتم بناءً على معطياتٍ موجودةٍ وتهدف لتحقيق نتائجٍ محددة.
- ذات تغذيةٍ عكسية: حيث تستخدم نتائجها في إعادة رسم تلك السياسات سواء بالاستمرار، أو التعديل، أو الإلغاء.

قطاع الطاقة:

هو القطاع الذي يقوم عليه اقتصاد الدول، وتتكامل فيه مجمل النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالطاقة ومنتجاتها، ويتم تقسيمها وفقاً للأمم المتحدة إلى:

- طاقة متجددة: وهي الطاقة التي تأتي عن مصادرٍ طبيعيةٍ تتجدد بشكلٍ دائمٍ، وتكون معدلات تجدها أكبر من معدلات استهلاكها مثل الأشعة الشمسية، والرياح، ولا تسبب انبعاثاتٍ ضارةٍ بالبيئة.
- طاقة غير متجددة: وتتجسد في الوقود الأحفوري (الفحم، والنفط، والغاز) الذي يتطلب تشكيله ملايين السنين، ويتسبب في تلوث البيئة عند استخدامه.

المبحث الأول : الازمة الروسية الأوكرانية

الازمة الروسية الأوكرانية واسبابها

• روسيا: تعتبر روسيا وريثةً للاتحاد السوفياتي، الذي تفكك عام 1991 لتصبح الجمهوريات التي كان يتشكل منها دولاً مستقلةً، وهو قوةٌ عظيمةٌ تأسست عام 1922 على أنقاض الإمبراطورية الروسية التي أطاحت بها الثورة البلشفية عام 1917، وكانت واحدةً من أقوى إمبراطوريات العصر الحديث، وتعدّ روسيا دولةً عظيمةً تمتلك أكبر مخزونٍ من الرؤوس الحربية النووية، ويصنّف جيشها القوة العسكرية الثانية في العالم، وهي أكبر الدول من حيث مساحتها، وتشمل أراضيها شمال آسيا وحوالي 40% من مساحة أوروبا، تقع معظم روسيا في خطوط العرض الشمالية والغربية والشرقية من نصف الكرة الشمالي، وهي أقرب بكثير إلى القطب الشمالي منها إلى خط الاستواء. ولها حدود برية بطول 20.241 كيلومتراً مع عدة دول مثل النرويج وفنلندا وإستونيا ولاتفيا من الشمال الغربي، وروسيا البيضاء وأوكرانيا غرباً، وجورجيا وأذربيجان من الجنوب الغربي، منغوليا وكازاخستان جنوباً، كوريا الشمالية والصين في الشرق الجنوبي. وتبلغ مساحتها 17.098.242 كم²، كما موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الموقع الجغرافي لروسيا.



المصدر : موقع المرسال / <https://www.google.com>

تمتاز بمناخ قاري رطب في معظم المناطق الواقعة في القارة الأوروبية، ويكون المناخ شبه قطبي في منطقة سيبيريا، وقطبي في منطقة القطب الشمالي. أهم مواردها النفط والغاز الطبيعي والخشب.

أوكرانيا: لديها موقعٌ استراتيجي في شرق ووسط أوروبا، تحدها روسيا من الشرق، بيلاروسيا من الشمال، بولندا وسلوفاكيا والمجر غربا، رومانيا ومولدوفا إلى الجنوب الغربي، وبحر آزوف والبحر الأسود إلى الجنوب، كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) الموقع الجغرافي لأوكرانيا.



المصدر: خارطة أوكرانيا، الموقع الإلكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Ukraine/UKRAINE.htm_cvt.htm

معظم أراضيها يقع ضمن العظمى الأوروبية، في حين أجزاء من المناطق الغربية تصل إلى بانونيا . وتقع الشواطئ الجنوبية ل شبه جزيرة القرم داخل منطقة إحيائية شبه الاستوائية الفريدة التي يتم فصلها عن معظم أوكرانيا من قبل مجموعة من جبال القرم. بشكل عام يتم تقسيم أوكرانيا بين اثنتين من المناطق الأحيائية الغابات المختلطة نحو منتصف القارة والمراعي نحو المظلة على البحر الأسود. المناطق الغربية تقع في البلاد مثل جبال الألب التي تهيمن عليها جبال الكاربات.، وتبلغ مساحتها 603.550 كم2. اهم مواردها الحديد والفحم والغاز والملح والكبريت والنيكل والزنبق والخشب والأراضي الزراعية، كما تمتاز اوكرانيا بمناخ قاري معتدل، ويكون متوسطياً في الجزء الجنوبي من الساحل لشبه جزيرة القرم.

اسباب الأزمة الروسية الاوكرانية: منذ انفصال البلدين عن الاتحاد السوفيتي في عام 1991 ، كانت لروسيا علاقات متوترة مع اوكرانيا، وخلال العقود الثلاثة الماضية، كثفت أوكرانيا من تقاربها مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وذلك بدعم السكان الاوكرانيين الذين يقطنون الأجزاء الغربية من البلاد، ومع ذلك عملت اوكرانيا على تحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية من خلال تفضيل المجتمعات الناطقة بالروسية في الشرق وإقامة علاقات أوثق مع روسيا.

وتمثل اوكرانيا أهمية كبرى بالنسبة للأمن القومي الروسي، وذلك بسبب موقعها الجغرافي الفريد، والذي يجعلها عرضة للغزوات من الغرب بشكل دائم، كما أنّ أوكرانيا هي أكبر دولة على الحدود الغربية لروسيا، لذلك لن تتسامح روسيا مع انضمام اوكرانيا إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي؛ حيث إن روسيا في حاجة ملحة إلى اوكرانيا كمنطقة عازلة بينها وبين دول حلف الناتو ، وذلك للتعامل بكفاءة مع هذه الحاجة الأمنية عالية الخطورة. وكان الحلّ يتمثل في " اوكرانيا المحايدة"، وهو الحلّ الذي أرادته روسيا لأسباب جغرافية استراتيجية، وذلك كأفضل خيار جيوسياسيّ لأمن روسيا استقرار اوكرانيا، وقد سعت روسيا لفرص ذلك الحياد على اوكرانيا من خلال ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 ، ويعد قيام روسيا بضمّ

شبه جزيرة القرم عام 2014 أول عمل من هذا النوع منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث قامت دولة أوروبية (روسيا) بضم أراضٍ من دولة أوروبية أخرى (أوكرانيا)، وكان الهدف من تلك الخطوة الروسية تعزيز أمنها القومي، وردع الأعداء المحتملين، وحماية الأراضى الروسية من أي اعتداء، وبالتالي تحقيق الاستقرار في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك فإن الغاز والنفط الروسي المصدر لأوروبا يمر عبر أوكرانيا، كما بلغت نسبة الغاز الروسي المار عبر الأراضي الأوكرانية إلى حوالي 40%. (Brotman , 2022)

تعرضت الحرب الروسية على أوكرانيا لتطورات كبيرة ، وبشكل خاص بعد قيام الرئيس فلاديمير بوتين بالمصادقة بشكل سريع بالموافقة على ضم أربعة مناطق إلى الدولة الروسية، وهذه المناطق :دونيتسك، ولوهانسك ، وزاباروجيا وخيرسون، وتم هذا الأمر بعد القيام بعملية استفتاء قامت بها السلطات الداعمة لموسكو في تلك المناطق، والتي تم بموجبها وضع قرار الانضمام إلى روسيا. وقد أكد الرئيس بوتين ذلك القرار أن روسيا ستقوم بدعم نتائج تلك الاستفتاءات، كما ازدادت الخلافات بين روسيا ودول حلف الناتو التي تواصل دعم أوكرانيا في حربها مع روسيا ، بعد قيام الرئيس بوتين عن تعبئة جزئية، والتي مازالت مستمرة حتى وقتنا الحالي، وأدت حتى الآن إلى الكثير من النتائج، أهمها تغيير المساحة الجغرافية لأوكرانيا على حساب ازدياد المساحة الجغرافية الروسية، ويضاف إلى ذلك زيادة تعقيد العلاقات الروسية مع دول الغرب أكثر من أي وقت مضى (Shams Aldin ، 2023).

الدور الروسي العالمي في مجال الطاقة

يؤدي استمرار الحرب الروسية الأوكرانية ودخولها في العام الثاني، إلى تضرر قطاع الطاقة بشكل كبير على مستويات الدول، وعلى المستوى العالمي أيضاً، وأدت تلك التقلبات إلى تغييرات في صناعة الطاقة مع استمرار الأزمة ما بين روسيا وأوكرانيا، تأثرت أسواق الطاقة العالمية، واتخذت الحكومات عدة خطوات لمواجهة

ذلك، حيث قامت هذه الحكومات إلى احتياطاتها الاستراتيجية لتخفيف الضغط على اسواق النفط والغاز، وبعث رسائل مفادها أنه لن يكون هناك نقص في توريدات الطاقة.

أثرت الأزمة الروسية الأوكرانية على كافة النواحي في العالم، وبشكل خاص على الأمن الطاقوي في العالم، لا يمكن إغفال الأهمية الاستراتيجية لروسيا أو تهميش دورها كأكبر مصدري الطاقة لجميع دول العالم، وتعدّ روسيا من أهم اللاعبين في سوق الطاقة العالمية بمعدل 11 مليون برميل يوميا، وتعد إحدى أكبر منتجي النفط في العالم، ومع منافسة شرسة ما بينها وبين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

كما أنّ روسيا أهم مصدري الغاز الطبيعي، وتبلغ صادراتها 238.1 مليار م3، بفارق كبير عن الولايات المتحدة الأمريكية، بـ 137.5 مليار م3. وتعد أكبر مصدر للغاز في العالم، وبلغ انتاجها في عام 2021 نحو 762 مليار م3، وصدرت 210 مليارات م3. ومن خلال خطوط الأنابيب، استخدمت روسيا هذه القوة القاهرة كسلاح في حربها مع أوكرانيا، وكان الاتحاد الأوروبي الأكثر تضرراً، لأنهم من أكبر مستوردي الغاز الروسي، وخاصة ألمانيا، حيث ارتفعت أسعار الغاز للمستهلكين الأوروبيين بأكثر من 190 بالمئة بحسب وكالة الطاقة العالمية. كما يسمح لها الموقع الجغرافي لأوكرانيا بلعب دور ممر في التجارة الخارجية بين روسيا وأوروبا، إذ تستفيد أوكرانيا من العجز الذي تعانيه الموانئ الروسية على بحر البلطيق والبحر الأسود. ونتيجة لذلك فإن نسبة كبيرة من إجمالي الغاز الذي تستهلكه أوروبا من روسيا يمر بالأراضي الأوكرانية. وبالتالي تشكل أوكرانيا حلقة محورية مهمة في سلسلة أمن الطاقة الروسية والأوروبية نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يمثل محور العلاقة بين روسيا وأوروبا.

ولم تشكل الأزمة الأوكرانية تهديداً لأمن الطاقة الأوروبي فحسب، بل حتى لأمن الطاقة الروسي. وهكذا أصبحت الأزمة الأوكرانية تشكل تحدياً لأمن الطاقة الروسي

والأوروبي، فضلاً عن نمط العلاقة بينهما، ويبين الجدول رقم (1) واقع الطاقة في روسيا.

الجدول رقم (1) واقع الطاقة لروسيا.

النسبة من الاحتياطي العالمي %	2019	النفط
6.1 %	106 مليار برميل	الاحتياطي
12	11 مليون برميل يوميا	الإنتاج
النسبة من الاحتياطي العالمي %	2019	الغاز
19.8 %	38 تريليون م3	الاحتياطي
17.3 %	669 مليار م3	الإنتاج

المصدر : US Energy Information Administration (EIA),country analysis,france,2019,p15

المبحث الثاني: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الطاقة في العالم.

شهد العالم في السنوات الأخيرة تصاعد التوترات بين روسيا وأوكرانيا، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. وتتراوح الآثار الاقتصادية لهذه الصراعات الجيوسياسية من التأثير على أسعار النفط والغاز إلى التقلبات في الأسواق المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي. لكن مجال الطاقة هو المجال الأكثر تضرراً من الحرب الروسية الأوكرانية (Shawara ، 2018 ، ص5).

• تأثير الاقتصاد الروسي بأسعار النفط والغاز:

إنّ من أهمّ التأثيرات الرئيسة للحرب بين روسيا وأوكرانيا في مجال الطاقة هي تقلب أسعار النفط والغاز، وذلك لأنّ روسيا أحد أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، بالإضافة إلى أنّ خطوط نقل النفط والغاز الأكثر أهميةً تمر في الأراضي الأوكرانية ومنها إلى أوروبا. تصاعد التوترات بين البلدين يؤدي إلى قلق الأسواق بشأن استمرارية إمدادات النفط والغاز، مما يؤثر على أسعارهما بشكل كبير .

وعندما تتوتر العلاقات بين روسيا وأوكرانيا، يرى العالم الغربي عموماً أنّ هناك خطراً على إمدادات الطاقة، مما يدفع المستثمرون إلى زيادة أسعار النفط والغاز بناءً على المخاوف المستقبلية. ويؤثر هذا التقلب في الأسعار على الشركات والمستهلكين على حدٍ سواء، لأنه يزيد من تكلفة الطاقة ويؤثر على التخطيط المالي والاستثمار.

لقد طرحت الأزمة الأوكرانية تحديات جدية على الامن الطاقوي الروسي، لاسيما تلك الأزمة الاخيرة لعام 2013، حيث تبدو تجلياتها واضحة من خلال المقابلات مع وزير الروسي أنطون سلوانوف حينما قال : ("إننا نخسر نحو 40 مليار دولار في السنة، بسبب العقوبات الجيوسياسية على روسيا، كما نخسر نحو 90-100 مليار دولار اخرى، بسبب الانخفاض في أسعار النفط حوالي 30%") وهكذا فقد تراجع احتياطي النقد الاجنبي في روسيا نحو مئة مليار دولار في نهاية العام 2014 لتصل إلى (428.6) مليار دولار مقابل (524.3) مليار دولار في الشهر من العام 2013، وذلك بسبب تدخل البنك المركزي الروسي لدعم العملة الروسية (الروبل) [(Rasoul ، 2018 ، ص 239) ..

وقد فرضت أمريكا سلسلة من العقوبات المشددة تدريجياً على روسيا، رداً منها على تصرفات وسياسات روسيا فيما يتعلق بالأزمة الاوكرانية لعام 2013، إذ ضمت هذه العقوبات تدابير أمريكية، وقضت بعدم وصول الشركات الروسية إلى الاسواق الأمريكية، واستهدفت تحديداً اربع شركاتٍ طاقويةٍ روسيةٍ كبرى وهي: (شركة نوفاتيك، وشركة روسنفت، وشركة غاز بروم نفت، وشركة ترانسفت)، فضلاً عن ذلك فقد منعت هذه العقوبات عمليات تصدير السلع والخدمات أو التكنولوجيا إلى روسيا، لاسيما بالعمليات التكنولوجية المتعلقة بالتنقيب في منطقة القطب الشمالي والنفط الصخري، بينما قام الاتحاد الأوروبي بفرض عقوباتٍ مماثلة على روسيا نتيجة السياسات الروسية في أوكرانيا، لاسيما بعد ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا على الرغم من أنها مختلفة في بعض النواحي عن تلك العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا (Qaddour ، 2015 ، ص 32) ..

وعلى الرغم من العقوبات التي أعلنت ضد روسيا في العام 2014، فإن روسيا قد عقدت العديد من الاتفاقات المتعلقة بتطوير الاستكشاف لعل أهمها مع شركة توتال الفرنسية في العام 2014 لاستكشاف موارد النفط الصخري في شراكة مع شركة لوك اويل، غير أن شركة توتال الفرنسية أوقفت مشاركتها في العام 2014 ووقعت

شركة اكسون موبيل، وشركة شل وبي بي، وشتات أويل، أيضاً اتفاقات مع شركات روسية لاستكشاف موارد النفط الصخري، وقد توقفت مجمل المشاريع المشاركة في مناطق استكشاف النفط الصخري والموارد الطاقوية في منطقة القطب الشمالي من قبل الشركات الغربية بعد فرض العقوبات.

وعليه يمكن القول أنه من غير المرجح أن يتم تطوير مشاريع الطاقة في روسبا دون مساعدة من شركات النفط الغربية في القطب الشمالي وفي استخراج النفط الصخري ومع ذلك فإن هذه العقوبات لها تأثير كبير على الانتاج الروسي، حيث كان لها الأثر الفوري في وقف استثمارات واسعة النطاق من الشركات الغربية التي سبق وخطت للاستثمار في هذه الموارد (Jawad ، 2021، ص 46).

وقد أدى تطبيق العقوبات الأوروبية والأمريكية على روسيا انخفاض اسعار النفط بأكثر من النصف، ففي متوسط اسعار نفط برنت من 109 دولار برميل من العام 2014. إلى 25 دولار للبرميل في العام 2015 وإلى 40 دولار للبرميل من العام 2016، حيث ضغطت هذه العقوبات وتراجع الاسعار ضغطاً شديداً على الاقتصاد الروسي في عام فقط، وجعلت من الصعب على شركات الطاقة الروسية تمويل مشاريع جديدة، مثل مشاريع الاستكشاف في المياه العميقة بأقصى القطب الشمالي، وكذلك مشاريع النفط الصخري.

وقد أدى أيضاً انخفاض اسعار النفط إلى تراجع إيرادات الدولة الروسية من أنشطة النفط والغاز بشكل كبير مما أدى إلى نمو العجز في ميزانية الدولة (Qaddour ، 2015، ص 37).

وقد قامت الحكومة الروسية أيضاً بجمع الأرباح من شركات النفط والغاز التي تساهم فيها الدولة ففي العام 2016 فقد دفعت الحكومة الروسية الشركات التي تسيطر عليها الدولة لدفع ما لا يقل عن 50% من صافي أرباح الدخل في عام 2015، وهو ما يضعف في حقيقة الأمر من هذه الشركات كونه يحد من إمكانياتها الاستثمارية.

وأعلنت الحكومة الروسية في العام 2015، عن نيتها لبيع بعض من أسهمها في العديد من الشركات الروسية، بما في ذلك بشنفت وروسنفت التي كانت (بشنفت) واحدةً من أكبر 10 منتجين للنفط في روسيا. وفي العام 2015، فقد باعت الحكومة الروسية نسبة (08، 50%) من حصتها في شركة بشنفت. بمقدار 5.3 مليار دولار. وتمتلك الحكومة الروسية حالياً 69.5% من أكبر منتج للنفط في روسيا، وهي شركة روسنفت. كما تعترم بيع ما يصل إلى 19.5% من الشركة، والابقاء على حصة مسيطرة بنسبة 50% فقط (Rasoul ، 2018، ص 236).

• تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة الاوروبي:

يشهد الاتحاد الأوروبي اعتماداً هاماً على موارد الهيدروكربونات المستوردة، خصوصاً من روسيا تختلف معدلات هذا الاعتماد حسب نوع الطاقة المستخدمة في عام 2020، بلغت نسبة الواردات الصافية إلى استهلاك الاتحاد الأوروبي الإجمالي للطاقة، الغاز، والذي يُستخدم بشكل أساسي لتوليد الكهرباء لأغراض التدفئة، يلعب أيضاً دوراً حيوياً كمادة أولية في بعض الصناعات، مثل صناعة المواد الكيميائية 2022 احمد . في عام 2020 ، وصلت نسبة الاعتماد على واردات الغاز الطبيعي من خارج الاتحاد الأوروبي إلى 84%. وكانت روسيا بوصفها الجارة الشمالية الأكبر هي المورد الرئيس للاتحاد الأوروبي في هذا القطاع، حيث بلغت 40% من الواردات الاجمالية للغاز الطبيعي في الغاز الروسي، وقد أشارت الدراسات إلى تفاوت الاعتماد بين الدول المختلفة في الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي (Laine، 2022).

(1-زيادة عدم الموثوقية بروسيا وسياستها الخارجية، وأنّ الدولة الروسية طالما تحاول إبراز الطاقة كورقة تهديد لأوروبا في أي قضية تشكّل خلافاً مع توجهات السياسة الخارجية لروسيا، كما أنّ الأزمة الأوكرانية قد أظهرت عمق المخاوف الأوروبية المستقبلية من روسيا وقيادتها التي تحمل طموحات استعادة الدور العالمي، وأنها تعدّ امبراطور الغاز العالمي الذي ينبغي أن تستجيب أوروبا لرغباته

وطموحاته، لذلك فقد عززت الأزمة عدم الموثوقية بروسيا وعدم بقاء أمن الطاقة الأوروبي يرتهن بإرادة روسيا ورغباتها وتوصيتها التي لا تتفق بالضرورة مع التوجهات الأوروبية (Quds ، 2018، ص 148) .

2-لقد كشفت الأزمة الأوكرانية ضرورة التوجه بقوة نحو ضم أوكرانيا إلى المجموعة الأوروبية وأن تكون عضو في الاتحاد الأوروبي من جانب، وأن تتضمن إلى حلف الناتو من جانب آخر، لذلك من الضرورة تقوية أوكرانيا اقتصادياً وعسكرياً وهذا ما قد ترفضه روسيا، وأن سياسة أوروبا الخارجية متوافقة مع السياسة الأمريكية، وتتطوي على إخراج أوكرانيا من تلك السيطرة لتحقيق هدفين (Al-Rubaie ، 2020 ص 158)

أ-أن تكون أوكرانيا ورقة ضغطٍ على روسيا بوصف أوكرانيا تعد ضمن المحال المهدد للأمن الروسي.

ب-أن تكون روسيا تحت ضغوط أوروبية - أمريكية ومن ثم لا يمكن لها أن تكون بموقف المهدد لدول الاتحاد الأوروبي بل العكس ستكون هي المهددة في أمنها القومي، أي أن أوروبا تريد ابتزاز ومساومة روسيا أمنياً وعسكرياً من أجل الحصول على الطاقة الروسية بشكلٍ مستدام.

3-لقد بلورت الأزمة قاعدة تامة لدى قيادات دول الاتحاد الأوروبي بأن روسيا في ظل توجهات بوتين الطموحة لاستعادة مكانة ودور روسيا في النظام العالمي ولمّ شمل الدولة الشرقية من جديد ورفضه لحالة انضمام بعضها إلى الاتحاد الأوروبي بأنه لن يتوانى عن استعمال القوة العسكرية كورقة (النفط والغاز) لتحقيق أهدافه، إذ ليس من الحكمة في ظلّ توافر ذلك الإدراك بأن تبقى دول الاتحاد الأوروبي تنتظر إلى روسيا بأنها دولة صديقةً ومواليةً لدول الاتحاد الأوروبي .

4-إنّ الأزمة الأوكرانية قد قرعت جرس الانذار لدى دول الاتحاد الأوروبي بضرورة القيام بتوحيد سياسات الطاقة لديها، إذ أنّ أهمّ التحديات التي واجهت أوروبا هي عدم وجود سياسةٍ طاغويةٍ موحدة لدى دول الاتحاد الأوروبي، وأنّ كلّ دولةٍ من

دول الاتحاد كانت تسلك سياسات طاقتوية خاصة بها من دول مراعاة مصالح دول الاتحاد الأخرى، كما أنّ الأزمة قد أفرزت قناعات لدى قيادات دول الاتحاد الأوروبي بضرورة توحيد سياسات الطاقة من أجل مواجهة التهديد الروسي بقطع إمدادات الطاقة عن دول الاتحاد الأوروبي، وهذا سوف يعمل على إقامة كتلت أوروبي يفرض حظر أوروبي تام على استيرادات الطاقة الروسية أو توحيد مواقفها التفاوضي لاسيما في مسألة الأسعار في مواجهة روسيا، أي إقامة سوق أوروبي موحد للطاقة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الغاز والنفط الروسي (Rasoul ، 2018، ص 238).

الاستنتاجات:

في ضوء ما سبق تمّ التوصل إلى أهمّ النتائج الآتية:

- 1- أنّ الأزمة الروسية الأوكرانية لها جذور تاريخية تعكس صراع الهيمنة بين دول الغرب وروسيا، وأنّ تلك الأزمة قد أثرت بشكل واضح على المسرح الدولي، وألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية لكافة الفاعلين فيه.
- 2- تعدّ الأزمة الأوكرانية اهمّ التحديات الراهنة لكل من الأمن الطاقوي الروسي و الأوروبي نظراً لكون اوكرانيا دولة عبور محورية لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا، حيث ان 80% من الامتدادات الروسية إلى أوروبا تمر عبر أوكرانيا.
- 3- توصلت الدراسة إلى أنّ انعكاس الأزمة الروسية الأوكرانية كان بالسلب على المصالح الأوروبية، وخاصةً مجال الطاقة الذي تضرر وبشدة من تلك الأزمة نتيجة لاعتماده بشكل كبير على النفط الروسي، وهو الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي لاتخاذ عدة تدابير لمواجهة تلك الأزمة أو للحد من تداعياتها، لأنه ليس بالإمكان إيجاد حلّ نهائي لها في الوقت القريب نظراً لكبر حجم الاعتماد على النفط الروسي قبل اندلاع الحرب، ما يصعب من تعويض تلك التدفقات بسهولة وسرعة.
- 4- هناك تحدي تواجه الدول الأوروبية وهو ارتفاع العجز في الإنتاج المحلي لتلبية تزايد الطلب على النفط والغاز.

المراجع :

- 1) Alexander Brotman, Ukraine and the Shifting Geopolitics of the Heartland, Geopolitical Monitor, (September 21, 2022), (17 Dec 2022), Link: <https://www.geopoliticalmonitor.com/ukraine-and-the-shifting-geopolitics-of-the-heartland/>
- 2) Ali Salem Ahmadian Al-Shawara, Politisk geografi og dens internasjonale allianser - politikk, militær og økonomi - blant de kjente politiske enhetene i den globale landsbyen, Dar Safaa for publisering og distribusjon, Amman, 2018, 1. utgave, s .
- 3) Amara Qaddour: Russland og Tyrkia: Utviklende forhold og konkurrerende ambisjoner i den arabiske regionen, arabisk politikk, utgave 15, Qatar, 2015, s.
- 4) Ban Quds: Russisk-ukrainske relasjoner og deres konsekvenser for europeisk energisikkerhet, upublisert masteroppgave, Fakultet for statsvitenskap, Al-Nahrain University, 2018, s.
- 5) Bemrah Muhammad Jawad, The Impact of Algerian Gas on European Energy Security, Algerian Journal of Political Studies, nr. 1, Abu Bakr Belqa Yad University, Algerie, 2021, s. 46.
- 6) Kawthar Abbas Al-Rubaie, The Ukrainian Crisis and Russian-American Relations History and Geostrategy, Political Issues Magazine, Issue 45, Fakultet for statsvitenskap, Al-Nahrain University, 2020, s. 158
- 7) Laine J. E. (2022). War in Europe: Health implications of environmental nuclear disaster amidst war. European Journal of Epidemiology, 37(3), 221-225. <https://doi.org/10.1007/s10654-022-00862-9>
- 8) Mahfouz Rasoul: Den ukrainske krisen og innsatsen for eurasiske energisikkerhet, med referanse til staten for algerisk energisikkerhet, Academic Book Center, Amman, 2018, s.
- 9) Moataz Shams El Din, det verste er ennå ikke kommet. Uklare scenarier for Ukraina-krigen... 2023, et svart år... og dette er årsakene, Sada El Balad tirsdag 3. januar 2023.